القيه وحضه بما يختص به في القياسات والاقسام الطبيعيه في الاشياء كما بين ذلك في المطولات
ولذا لم نشر الى ذكرها على عبارت الاشارات واتخذ ذكرنا ها تحقيقا للمقام واحاطه
بجوانب الكلام هذا والشرطيه ان كان الحكم فيها بالاتصال والانفصال في زمان
معين مخصص صور الافان بين كليه الازمنه جميعها او بعضها مخصوره والا مهملة والكليه
الازمنه واوضاع المقدم فيها بمنزله افراد الموضوع في الحمليه والاهمله على ان بعضها
بحسب ظاهرها وسور الشرطيه الموجبه الكليه الاسماء التي ذكرها النحويون لكل المجازات
وحكما وداياوما في معناها والجزيه قد يكون بلفظه وان له الكليه ليس البتة بموجبه
والجزيه قد لا تكون وصرف السالبه مع سور الايجاب الكلي والطلاق لفظ لو وان
واذا في الاتصال وما في الانفصال للاهمال ثم المهملة في قوة الجزيه بعينها
يتلازمان والمتصله قسمان لانها اما ان يحكم فيها باتصال يقتضيه الاتفاق كما عليه
وضع التضايف او تسبيب فمنه لزوميه والعليه قد يكون فيها المقدم علة
للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وقد يعكس الامر كعكسه
وقد يكونا معلولي علة واحده كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء
فان وجود النهار واضاءه العالم وان كان الاول منهما علة للثاني ليس معلولا
لطلوع الشمس اذ معلول المعلول معلول واما المتضايفين كقولنا ان
كان زيد ابا عمرو كان عمرو ابنه هذه امثله الموجبات منها ومثال السالبه
قولنا ليس ان كانت الشمس طالعه فالليل موجود فعينت ذلك الاتصال
والفرق بين سلب الاتصال بالعلاقه وبين اتصال السلب بالعلاقه ذكرناه في
قولنا ان كانت الشمس طالعه فليس الليل بموجود وهو ان الاول مادته
السلب والثاني مادته الايجاب واما ان يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها باتصال
لاتقتضيه العلاقه بل مجرد الاتفاق او تسبيب فمنها اتفاقيه موجبه كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق او سالبه والفرق بين سلب الاتصال واتصال

السلب

السلب هاهنا على ما مر والمنفصله ثلثة اقسام حقيقيه ومانعه الجمع والخلو
لانها اما ان يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا او عليه فهي
حقيقيه موجبه او سالبه فالموجبه الحمليه الطرفين نحو هذا موجود او معدوم والشرطيه
محمول بالايجاب والسلب بحيث يراعى هناك الوجوه التي يجيء كقولنا هذا
العدد اما زوج او ليس بزوج وهذا دليل على المناقضه المطلوبه منها وربما يحذف
حرف سلب الربط ويقام مقامه حرف ربط السلب فيدل الربط على المراد
اضعف من الاول كقولنا هذا العدد اما زوج او غير زوج مثلا وربما تورد
بدل اقسام مقام الجزئيات وهي في الصدق بحسب نفس الامر ان كان اخص
من بحسب المفهوم صحت الدلالة على المناقضه كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد
معناه هذا العدد اما ليس فرد اوليس بفرد اوهذا غير زوج اي ليس بزوج او زوج
فعلم ان مرجع الحقيقه الموجبه في الحقيقه الى مانعه الجمع فلا تركب من الموجبتين
كمثال البيتين او ان البيتين كقولنا العدد اما ليس بزوج او ليس بفرد الا في
اللفظ وكل من هذه الامثله الثلثه حكم فيه بانظر فيه لا بصدق ولا بكذب
وقوله وهو ما نعة الجمع وما نعة الخلو اي الموجبتان يوجد في بعض النسخ ولا
يوجد في البعض ولذا اورده بعض شارحيه ما داعلى رأسه خطا احمر
ونزكه بعضهم وان لبه كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او ضاحكا
فانه يمكن ان يكون فاما معا او يكذبا وهو مانعة الجمع ومانعة الخلو الا ان
يطلق لفظ الحقيقه بالاشتراك على القضيه الحمليه التي حكم فيها على الافراد الممكنه
الوجود سواء كانت محققه او مقدره واما ان يحكم فيها بالتنافي او سلبه بينهما
في الصدق فقط اي من غير ان يتنافيا في الكذب بل يجوز اجتماعهما عليه
وهي مانعة الجمع اعلم ان ظاهر كلام المصنف الاشارة بحصر ان فصد تقسيم
المنفصله الموجبه الى اقسامها الثلثة اعني ما يكون كان كانت المنفصله على